دليل للدول التي تقدم توصيات في الأستعراض الدوري الشامل

UPR INFO

دليل للدول التي تقدم توصيات في الأستعراض الدوري الشامل

UPR INFO

منشور ألفته

منظمة يو بي آر أنفو

شارع فارومي 3

1201، جنيف

سويسرا

+41 22 321 77 70

info@upr-info.org

يو بي آر أنفو هي منظمة غير ربحية، و غير حكومية مقرها في جنيف، سويسرا. تهدف المنظمة إلى رفع مستوى الوعي عن الاستعراض الدوري الشامل وتوفير أدوات بناء القدرات لجميع أصحاب المصلحة، مثل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والأكاديميين.

تشكر منظمة يو بي آر أنفو الحكومة الأسترالية على دعمها لهذا المشروع.

Australian Government

http://www.upr-info.org

http://twitter.com/UPRinfo

http://www.facebook.com/UPRInfo

Photographs: UN Photo / Jean-Marc Ferré

قائمة المحتويات

	المقدمة	1
	الجدول الزمني للأنخراط في الأستعراض الدوري الشامل	3
١.	مقدمة قصيرة لتاريخ وطرائق الأستعراض الدوري الشامل	5
	أ. لمحة تاريخية	6
	ب. طرائق عملية الاستعراض الدوري الشامل	7
٢.	المشاركة العملية في الاستعراض الدوري الشامل في جنيف	13
	أ. قبل جلسة الفريق العامل	14
	ب. خلال جلسة الفريق العام	16
	ج. بعد جلسة الفريق العامل	16
٣.	صياغة البيانات	19
	أ. أنشاء بيان الاستعراض الدوري الشامل	20
	ب. أنشاء رابط بين التوصيات و دورة الأستعراض السابقة	21
٤.	كيفية صياغة توصيات دقيقة و موجهة نحو العمل	23
	أ. لماذا يجب أن تكون التوصيات دقيقة و ذات طابع عملي	24
	ب. كيفية تقديم توصيات محددة و موجهة نحو العمل	27
٥.	متابعة توصيات الأستعراض الدوري الشامل	31
٦.	المرفق	33
	أ. المراجع و المصادر	34
	ب. شرح القرارات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل	35
	ج. الفهرس	36

1

مقدمة

تلعب الدول التي تقدم توصيات دورا حاسما في الأستعراض الدوري الشامل، كما تحدد توصياتهم الإجراءات التي يجب أن تأخذها الدول قيد الأستعراض من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان على أرض الواقع. الضغط السياسي الذي ينجم عن تدقيق الدول التي تقدم التوصيات يضمن مشاركة الدولة قيد الأستعراض طوعا في الاستعراض الدوري الشامل، و سعي هذه الدول جاهدة لتنفيذ التوصيات. ولكن مع هذه القوة العظمى، تأتي مسؤولية كبيرة. دون المشاركة النشطة من جانب الدول التي تقدم التوصيات، فأن عملية الاستعراض الدوري الشامل لن تكون ناجحة في ضمان تحسين حقوق الإنسان على أرض الواقع. لذلك، يجب على الدول التي تقدم التوصيات أن تأخذ الاستعراض الدوري الشامل بأقصى قدر من الجدية. ويجب عليها أن تقدم توصيات فعالة دقيقة و ذات طابع عملي، كما و يتوجب عليها متابعة التوصيات الي قامت بتقديمها خلال فترة التنفيذ و أثناء الاستعراض المقبل.

تهدف هذه الوثيقة لتوفير دليل شامل للدول التي تقدم التوصيات. كما و تمثل مقدمة إلى الاستعراض الدوري الشامل ورفيق مرجعي على حد سواء. تبين هذه الوثيقة نقاط مختلفة لمشاركة الدول التي تقدم التوصيات، وأفضل الممارسات لضمان المشاركة الفعالة في آلية الاستعراض الدوري الشامل كما و توفر أيضا موارد للحصول على معلومات إضافية.

3

الجدول الزمني للأنخراط في الأستعراض الدوري الشامل

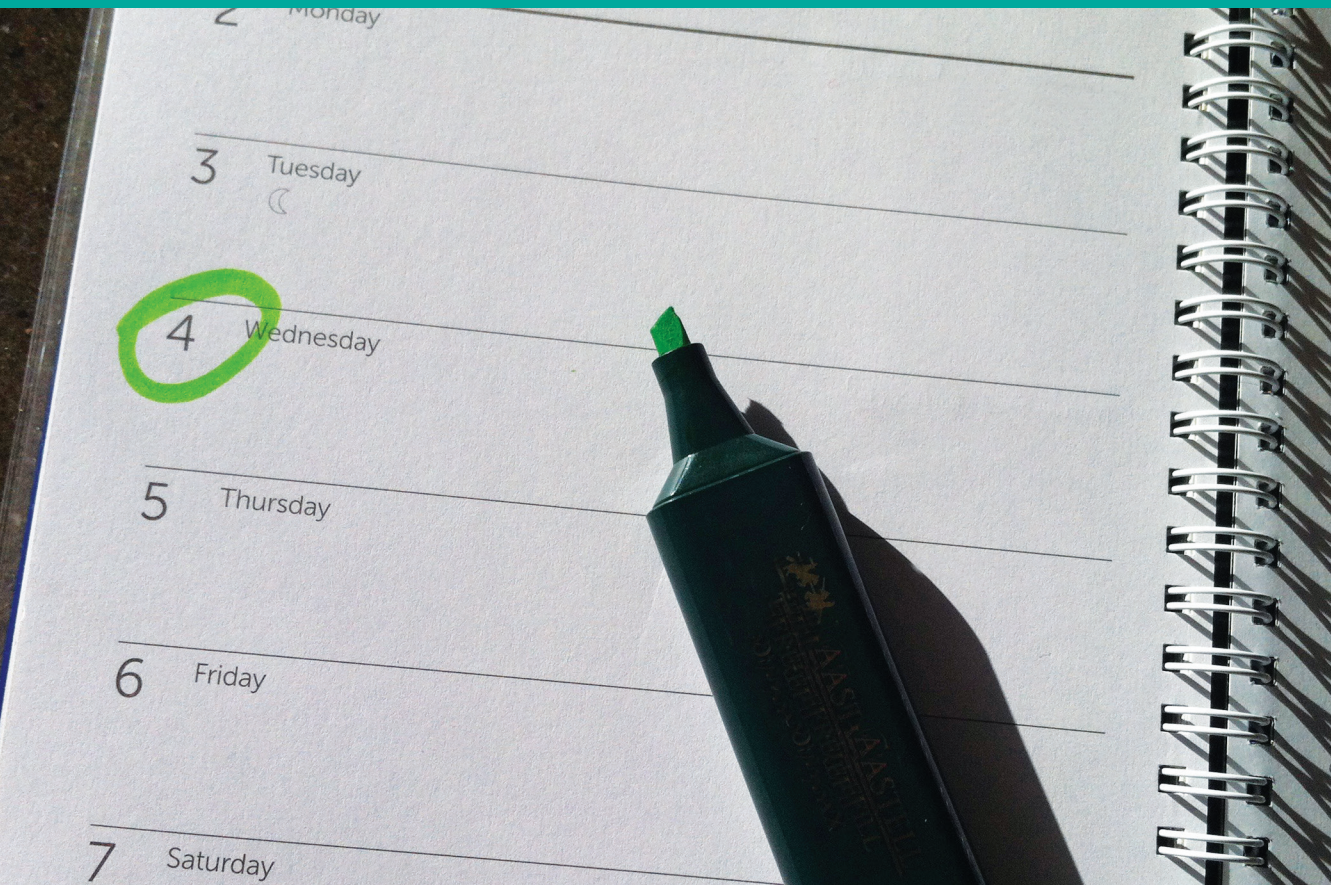

مرحلة الأستعراض الدوري الشامل	الجدول الزمني :	الأنشطة :
قبل الأستعراض	من شهر الى شهرين قبل الأستعراض	■ الحصول على معلومات من السفارة الموجودة في الدولة قيد الأستعراض ■ حضور الجلسات التمهيدية ما قبل الأستعراض الدوري الشامل التي تنظمها منظمة يو بي آر أنفو ■ الأجتماع مع المجتمع المدني ■ تقديم أسئلة مكتوبة
أثناء الأستعراض	الأستعراض	■ حضور الأستعراض ■ طرح أسئلة ■ تقديم توصيات دقيقة، ذات طابع عملي و ذكية
أعتماد قائمة التوصيات	من يومين الى خمسة أيام بعد الأستعراض	■ كونوا على أستعداد للتحقق من صحة صياغة التوصيات مع اللجنة الثلاثية ■ التحقق من صحة صياغة التوصيات الواردة على قائمة التوصيات
أعتماد مشروع تقرير	خلال أسبوعين بعد الأستعراض	■ التحقق من صحة موجز بياناتكم
أعتماد التقرير النهائي من قبل المجلس المعني بحقوق الأنسان	من ثلاثة الى أربعة أشهر بعد الأستعراض	■ طلب توضيحات بشأن الردود النهائية للتوصيات ■ إثارة / تناول مخاوفكم، إن وجدت، فيما يتعلق بالردود المقدمة من قبل الحكومة
بين دورتي الأستعراض	من سنة الى أربع سنوات و نصف بعد الأستعراض	■ رصد تنفيذ التوصيات ■ تقديم المساعدة إلى الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة مثل منظمات المجتمع المدني

١.
مقدمة قصيرة لتاريخ وطرائق الأستعراض الدوري الشامل

أ. لمحة تاريخية

تم إنشاء الاستعراض الدوري الشامل بسبب الحاجة لمعالجة العديد من الثغرات في منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. في لجنة حقوق الإنسان، التي سبقت مجلس حقوق الإنسان، شعرت الدول أن البنود الدائمة على جدول الأعمال لا توفر الاهتمام على قدم المساواة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. من ناحية أخرى، يمكن للهيئات المنشأة بموجب المعاهدات أن تعالج مجموعة محددة فقط من القضايا، في حال كانت دولة ما قد صدقت على معاهدة ذات الصلة وإذا كانت هذه الدولة قد قدمت تقريرا للأستعراض. أما بالنسبة للإجراءات الخاصة، فيمكنها أن تقوم بزيارة بعض البلدان أذا تقدمت تلك البلدان بالدعوة الى أصحاب الولاية. و لذا، فقد بقيت قضايا حقوق الإنسان مهملة في بعض الدول لسنوات عدة.

بدا الاستعراض الدوري الشامل كحل لضمان المساواة في المعاملة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، و لضمان مناقشة جميع قضايا حقوق الإنسان و ضمان تناولها بانتظام. عقد الاستعراض الأول في عام 2008 و أكتسب الزخم تدريجيا حيث بدأ جميع المشاركين فهم كيفية عمل الاستعراض الدوري الشامل بشكل أفضل. بحلول عام 2012، خضعت جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة للأستعراض و قد طرحت تعديلات طفيفة على الآلية لتحسين عملية الأستعراض اللاحقة.

واشادت هذه اللآلية نجاح إلى حد كبير يرجع إلى حقيقة أنه، لأول مرة، قد قامت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعرض سجلاتها لحقوق الإنسان طوعا للتدقيق الدولي، بحيث صدرت أكثر من 21,000 توصية إلى الدول قيد الأستعراض، و تم قبول أكثر من 70% من هذه التوصيات من قبل الدول قيد الأستعراض. وهكذا بات الاستعراض الدوري الشامل باعتباره آلية مهمة لحقوق الإنسان. ولكن بقي السؤال ما إذا كان الاستعراض الدوري الشامل فعال أيضا في تغيير حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

في عام 2014، نشرت منظمة يو بي آر أنفو مؤلف "ما وراء الوعود: أثر الأستعراض الدوري الشامل على أرض الواقع". عكس هذا المؤلف بيانات بحثية تم جمعها من 165 دولة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل في منتصف المدة. وأشارت نتائج البحوث أنه بعد ثلاث سنوات فقط من الأستعراض الدوري الشامل، أدت 48% من التوصيات الى عمل الدول قيد الأستعراض على تنفيذ ما أوصى به. أثبتت البيانات المقدمة أن الاستعراض الدوري الشامل ليس فقط منصة فعالة للمناقشة على المستوى الدولي، بل و أن له أثر إيجابي على حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

الأستعراض الدوري الشامل: عملية تقوم على ثلاث مراحل

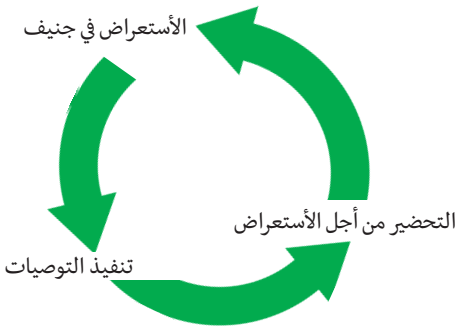

ب. طرائق عملية الاستعراض الدوري الشامل

يتكون الاستعراض الدوري الشامل من ثلاث مراحل، يتم من خلالها مراجعة سجل حقوق الإنسان في بلد معين في جنيف، يليها تنفيذ الدولة قيد الأستعراض للتوصيات الموجهة اليها، و بعد ذلك تبدأ الدول بالتحضير الى عملية الأستعراض المقبلة.

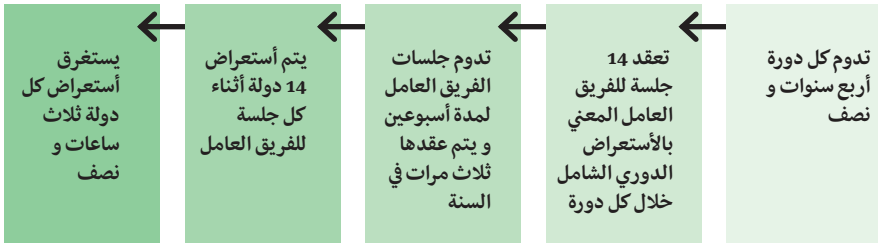

عملية الاستعراض الدوري الشامل هي عملية ذات طابع دوري ، و تتكرر كل 4.5 سنة. على مدار كل دورة، تعقد 14 جلسة للفريق العامل المعني بالأستعراض الدوري الشامل، ثلاث مرات كل سنة. خلال جلسات الفريق العامل التي تدوم مدة أسبوعين، يتم أستعراض 14 دولة. عملية الأستعراض التي يجري خلالها مناقشة سجل حقوق الإنسان في البلاد والتوصيات الموجهة للدول قيد الأستعراض، تستمر لمدة ثلاث ساعات و نصف لكل دولة دون استثناء. مصطلح "الفريق العامل " يعود على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين الذين يقدمون التوصيات.

لمساعدة الدولة في إطار الأستعراض، يتم اختيار ثلاثة دول أعضاء في الامم المتحدة لتشكل لجنة ثلاثية أو "الترويكا". يمكن لهذه الدول الثلاث أن تقدم أيضا توصيات إلى الدولة قيد الأستعراض والمشاركة كأي دولة عضو في الفريق العامل. يتم اختيار اللجان الثلاثية لجميع الدول قيد الأستعراض بالقرعة أثناء دورة تنظيمية لمجلس حقوق الإنسان تعقد في شهر كانون الثاني من تلك السنة. يمكن اختيار أعضاء مجلس حقوق الإنسان فقط ليكونوا أعضاء في اللجان الثلاثية. يجوز للدول قيد الأستعراض رفض واحدة من البلدان التي اختيرت لتكون عضوا في اللجنة الثلاثية و يجوز للدولة المستعرضة أيضا أختيار مجموعتها الإقليمية لتكون ممثلة في اللجنة الثلاثية. يجوز للدولة التي تقدم التوصيات أيضا أن تعفي نفسها من المشاركة في اللجنة الثلاثية.

الفريق العامل المعني بالأستعراض الدوري الشامل

هي الهيئة التي تجري أستعراض حقوق الإنسان في اي دولة. من الناحية العملية، يتكون الفريق العامل من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي يبلغ عددها 193، وكذلك الكرسي الرسولي ودولة فلسطين. يلتقي الفريق العامل في جنيف، سويسرا ثلاث مرات سنويا مع ما مجموعه أربعة عشر (14) دولة للأستعراض أثناء كل دورة. وعادة ما يتم عقد جلسات الفريق العامل في يناير و أبريل / مايو، وأكتوبر / نوفمبر .

الترويكا (اللجنة الثلاثية)

الترويكا هي مجموعة من ثلاثة أعضاء في الأمم المتحدة التي تساعد الدول قيد الأستعراض. يمكن لهذه الدول الثلاث أن تشارك في جلسة الفريق العامل كالمعتاد، ولكن لأعضاء الترويكا دورين رئيسيين :

1) الحصول على جميع الأسئلة المسبقة و نقلها إلى الدولة قيد الأستعراض ؛

2) المساعدة في إعداد تقرير الفريق العامل بمساعدة الأمانة العامة للأمم المتحدة والدولة قيد الأستعراض .

يتم تعيين عضو واحد من الترويكا لتقديم قائمة التوصيات قبل أعتمادها أثناء جلسة الفريق العامل.

يستند الأستعراض على ثلاثة تقارير أساسية: 1) التقرير الوطني 2) تجميع معلومات الأمم المتحدة 3) ملخص للتقارير الفردية المقدمة من المجتمع المدني. تلخص هذه التقارير التقدم والتحديات التي تواجه حالة حقوق الأنسان منذ الاستعراض السابق. بالإضافة إلى جمع المعلومات من السفارات الخاصة بهم في الدول قيد الأستعراض و الأجتماع مع المجتمع المدني، يمكن للدول التي تقدم التوصيات استخدام هذه الوثائق الأساسية الثلاث لإعداد توصياتها. يمكن للدول أيضا تقديم أسئلة مسبقة مكتوبة للدول قيد الأستعراض.

أثناء الاستعراض الدوري الشامل، تأخذ الدولة قيد الأستعراض الكلمة أولا لتقديم أبرز إنجازاتها والتحديات التي تواجهها. ثم، واحدة تلو الأخرى، تدعا الدول لتقديم بياناتها وتوصياتها. يتم ترتيب قائمة المتكلمين بحسب الترتيب الأبجدي. يتم سحب المتكلم الأول بالقرعة، و من تلك النقطة يتم متابعة القائمة أبجديا.

هناك عدة عوامل يتوقف عليها مقدار الوقت الذي يعطى للدول التي تقدم التوصيات للتحدث. خلال الأستعراض لأي بلد معين و الذي يدوم ثلاث ساعات و نصف، يتم تخصيص 140 دقيقة للبيانات المقدمة من الدول التي تقدم التوصيات. إذا كان هناك عدد قليل من الدول على قائمة المتحدثين، يخصص أعضاء المجلس المعني بحقوق الأنسان 3 دقائق لكل دولة، بينما تخصص مدة دقيقتين لغير الأعضاء لأخذ.

إذا كان الوقت لا يسمح لاستيعاب جميع الدول في هذه الطريقة، يتم تقليص وقت الكلام إلى دقيقتين لكل دولة. ومع ذلك، إذا تم تسجيل أكثر من 70 دولة على قائمة المتحدثين، يتم تقسيم المائة و أربعين دقيقة بين العدد الإجمالي للدول. في بعض الأحيان، يتم تخصيص وقت قصير جدا لأخذ الكلمة مثل 50 ثانية لكل دولة.

من المهم أن نلاحظ أن التقرير النهائي يعكس فقط ما تم الأدلاء به علنا في الغرفة. على هذا النحو، إذا كان ممثل الدولة الموصية غير قادر على قراءة جميع التوصيات، فأن التوصيات التي لا يتم الأدلاء بها نظرا لضيق الوقت لا يتم أدراجها في التقرير النهائي.

الوثائق الأساسية

1) التقرير الوطني

تشرح الدولة قيد الأستعراض ما تم تنفيذه من التوصيات والتحديات التي واجهتها منذ الاستعراض السابق (10,700 كلمة).

2) تجميع المعلومات للأمم المتحدة

يقوم مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان بتلخيص المعلومات المقدمة من مختلف وكالات الأمم المتحدة، والإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حول وضع حقوق الإنسان في البلاد و التطورات التي حدثت منذ الدورة السابقة (5,350 كلمة).

3) موجز أصحاب المصلحة

يقوم مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان بتلخيص التقارير المقدمة من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و منظمات المجتمع المدني حول وضع حقوق الإنسان في البلاد و التطورات التي حدثت منذ الدورة السابقة (5,350 كلمة).

الأستعراض في جنيف

يجوز للدولة قيد الأستعراض، التي لديها مجموع 70 دقيقة للحديث، أن تستخدم الوقت المخصص لها كما تشاء. على سبيل المثال، يمكن أن تختار الدولة قيد الأستعراض أن تدوم مقدمتها لمدة 20 دقيقة، و من ثم أن تأخذ الكلمة أربع مرات لمدة 10 دقائق كل مرة، و أن تستخدم 10 دقائق في النهاية للأدلاء بملاحظات نهائية. يقوم رئيس مجلس حقوق الإنسان، الذي يترأس اجتماع الفريق العامل، بتطبيق القواعد فيما يتعلق بالوقت المخصص لأخذ الكلمة.

عند الانتهاء من الاستعراض، يقوم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بمساعدة من قبل اللجنة الثلاثية، بصياغة قائمة التوصيات و نشرها في غضون 48 ساعة بحيث يمكن للدول الموصية التحقق مما إذا كانت توصياتهم قد سجلت بشكل صحيح. ثم يتم عرض القائمة على الفريق العامل بعد بضعة أيام من قبل الترويكا و يتم أعتمادها من قبل الفريق. بعد هذه الخطوة، لا يمكن تعديل التوصيات. يمكن للدولة قيد الأستعراض أن تعبر عن موقفها من التوصيات فورا أو النظر في التوصيات على مدى الأشهر التالية. يتم تضمين موقف الدولة قيد الأستعراض في مسودة التقرير .

يتم نشر التقرير النهائي، الذي يشمل على ملخصات مداخلات الدولة قيد الأستعراض و الحوار التفاعلي، بعد أسبوع من نهاية دورة الفريق العامل المعني بالأستعراض الدوري الشامل. وفي الوقت نفسه، تعتبر الدولة قيد الأستعراض ما إذا كانت ستدعم التوصيات الموجهة اليها أو ستحيط بها علما فقط. وفقا للقرار 05/01، فأنه لا يجوز للدولة قيد الأستعراض أن ترفض التوصيات ولكن يمكن أن تقدم تعليقات على التوصيات التي أحاطت بها علما، و تقديم تفسيرعن عدم قبول تلك التوصيات . تقوم الدولة قيد الأستعراض بالتعبير عن ردها في الأضافة الذي تقدمها إلى الفريق العامل، والتي يتم أعتمادها رسميا أثناء الجلسة العامة لمجلس حقوق الإنسان بعد 3 الى 4 أشهر من الأستعراض.

وصف مرحلة جنيف

عند اعتماد "نتائج الاستعراض الدوري الشامل" في الجلسة العامة لمجلس حقوق الإنسان، يتاح للدولة قيد الاستعراض، 20 دقيقة لتقديم البيان الختامي عن الاستعراض، و أعطاء الردود النهائية للتوصيات وتبادل أي خطط لتنفيذ التوصيات. يتم أعطاء ما مجموعه 20 دقيقة أيضا للدول التي تقدم التوصيات ومنظمات المجتمع المدني. يتاح للمؤسسات الوطنية التي تتوافق مع مبادىء باريس مدة دقيقتين لأخذ الكلمة، مباشرة بعد الدولة قيد الاستعراض.

تخصيص الوقت أثناء أعتماد التقرير في جلسة المجلس المعني بحقوق الأنسان

20 دقيقة للدولة قيد الأستعراض

20 دقيقة للدول التي تقدم التوصيات

220 دقيقة للمؤسسات الوطنية لحقوق الأنسان و مؤسسات المجتمع المدني

بعد أعتماد تقرير الفريق العامل في الجلسة العامة لمجلس حقوق الإنسان، تبدأ مرحلة التنفيذ. تشجع الدول قيد الأستعراض على تقديم تقرير طوعي في منتصف المدة بعد عامين من الأستعراض لتوفير تحديثات عن التقدم المحرز. يمكن للدول قيد الأستعراض أن تفعل ذلك أثناء أي مناقشة تحت البند 6 للنقاش العام للمجلس المعني بحقوق الأنسان. ويمكن أيضا لمنظمات المجتمع المدني ذات المركز الأستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أن تتحدث أثناء المناقشة العامة تحت البند 6 لتوفير التحديثات حول مستوى تنفيذ التوصيات في دولة معينة.

الوثائق الأساسية

تتكون نتائج الاستعراض الدوري الشامل من مجموعة من الوثائق التي نشرت في إطار استعراض أي بلد والتي تشمل :

1) تقرير الفريق العامل؛
2) إضافة تتضمن الردود على التوصيات؛
3) البيان الذي تدلي به الدولة قيد الاستعراض خلال اعتماد تقرير الفريق العامل في مجلس حقوق الإنسان.

تبدأ هذه العملية من جديد بعد أربع سنوات و نصف، مع قيام الدول بتوضيح ما فعلت و ما لم تفعل من أجل تنفيذ التوصيات التي تلقتها وتحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

٢.
المشاركة العملية في الاستعراض الدوري الشامل في جنيف

كما رأينا أعلاه، فإن عملية الاستعراض الدوري الشامل في جنيف تشمل على عدة مراحل ويجب على الدول التي تقدم التوصيات الانخراط في كل منها. كما ويمكن للدول التي تقدم التوصيات أن تشارك في عملية الاستعراض الدوري الشامل قبل إجراء الأستعراض في جنيف، و ذلك من خلال: قراءة الوثائق في إطار التحضير لجلسات الفريق العامل؛ و اللقاء مع المجتمع المدني في الدول التي سيجري أستعراضها؛ و السعي الى معلومات من قبل السفارات في الدول قيد الاستعراض؛ وتقديم الأسئلة مسبقا. يجب على هذه الدول أيضا أن تقوم بالتسجيل على قائمة المتحدثين لأخذ الكلمة خلال الاستعراض. مباشرة بعد استعراض دولة معينة، يجب أيضا على الدول التحقق من أن توصياتهم انعكست بشكل صحيح في مشروع تقرير الفريق العامل. أثناء اعتماد تقرير الفريق العامل في مجلس حقوق الأنسان، يمكن للدول التي تقدم التوصيات أخذ الكلمة للتعبير عن رأيهم عن ردود الدولة قيد الأستعراض للتوصيات التي قدمتها الدول.

أ. قبل جلسة الفريق العامل

قراءة الوثائق الأساسية

قبل الاستعراض الدوري الشامل، تتوفر ثلاث وثائق على موقع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان[1] و هي كما يلي :

1) التقرير الوطني المقدم من الدولة قيد الاستعراض ؛

2) تجميع معلومات الأمم المتحدة ؛

3) ملخص التقارير المقدمة من المجتمع المدني.

كما توفر منظمة يو بي آر أنفو[2] معلومات على صفحاتها القطرية، حيث يمكن العثور على الوثائق ذات الصلة لأستعراضات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. تتاح هذه الوثائق حوالي ستة أسابيع قبل الأستعراض. تقدم هذه الوثائق معلومات عن حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك التقدم المحرز و التحديات منذ الاستعراض الأخير، وأنه من الضروري للدول الموصية قراءتها من أجل أن تكون على يقين بحالة حقوق الإنسان في الدول قيد الاستعراض.

اللقاء مع المجتمع المدني

يحتوي ملخص معلومات أصحاب المصلحة على النقاط الرئيسية التي وردت في التقارير المقدمة من منظمات المجتمع المدني. إذا أحتاجت الدولة التي تقدم التوصيات الى معلومات إضافية عن نقطة معينة، فيمكنها أيضا تحميل تقارير منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فأن هذه الوثائق المتاحة عادة ما تتاح في مرحلة متأخرة من العملية ويمكن أن تكون عملية مرهقة تتطلب قراءة مئات الصفحات. اللقاء مع أعضاء المجتمع المدني هي وسيلة أفضل وأكثر مباشرة للوصول إلى المعلومات. تعمل منظمات المجتمع المدني بشكل وثيق مع الأشخاص الأكثر تضررا من انتهاكات حقوق الإنسان. و لذلك فأن هذه المنظمات هي على علم بالمشاكل التي تواجه هؤلاء الأشخاص ويمكن لها أن توفر شرح مفصل على ما ينبغي القيام به بالضبط ، و بطريقة عملية، لحماية و تعزيز حقوق الإنسان.

اللقاء مع المجتمع المدني هي ليست بالضرورة مهمة مرهقة. تستطيع السفارات في الدولة قيد الأستعراض و البعثات الدائمة في جنيف أن تجتمع مع المجتمع المدني، سواء من خلال اجتماعات فردية و / أو من خلال عروض المجموعات.

---

1 متاحة على الموقع التالي: http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/Documentation.aspx

2 متاحة على الموقع التالي: http://www.upr-info.org/en/review

جلسات ما قبل الأستعراض التي تنظمها منظمة "يو بي آر أنفو"

تنظم منظمة يو بي آر أنفو جلسات تمهيدية قبل الأستعراض تتاح من خلالها للدبلوماسيون الفرصة للاستماع إلى عروض يقدمها عدة ممثلين عن المجتمع المدني لعرض الوضع في بلادهم وتقديم اقتراحات لتوصيات من شأنها أن تكون الأكثر فائدة لبلدهم. تعقد هذه الجلسات في جنيف شهر واحد قبل الأستعراض الدوري الشامل، و تدوم كل جلسة مدة ساعة واحدة كما و يتم تخصيصها الى بلد معين. لا يشترط التسجيل لحضور هذه الجلسات و تتوفر الكثير من الفرص بين الجلسات للقاء مع أعضاء المجتمع المدني.

تقديم الأسئلة مسبقا

يمكن للدول الموصية إرسال أسئلة مكتوبة إلى الدولة قيد الأستعراض قبل أجراء الاستعراض في أجل الحصول على أجوبة الدولة أثناء الحوار التفاعلي. يتعين تقديم الأسئلة إلى أمانة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (uprstates@ohchr.org) قبل عشرة أيام على الأقل من بداية الدورة وبعد ذلك تنقل هذه الأسئلة إلى الدولة قيد الأستعراض من قبل اللجنة الثلاثية. الأسئلة المقدمة مسبقا هي فرصة لمساءلة الدولة قيد الأستعراض عن حالة تنفيذ التوصيات السابقة والتعهدات الطوعية، أو لطلب توضيحات حول مشكلة معينة في مجال حقوق الإنسان.

التسجيل لأخذ الكلمة

يجب على الدول التي تقدم التوصيات أن تقوم بالتسجيل لأخذ الكلمة أثناء الاستعراضات. يتم فتح باب التسجيل في تمام الساعة 10:00 من صباح يوم الاثنين ويغلق في الساعة 6:00 من مساء يوم الخميس خلال الأسبوع السابق لجلسة الفريق العامل المعني بالأستعراض الدوري الشامل. يتم تثبيت مكتب التسجيل في قصر الأمم، و تقوم أمانة مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان بأطلاع البعثات الدائمة عن موقع هذا المكتب. يجب التسجيل خلال هذه الأيام الأربعة ، وإلا لن يسمح للدول بأن تأخذ الكلمة.

ترتب قوائم المتكلمين لجميع الدول قيد الأستعراض حسب الترتيب الأبجدي يوم الجمعة خلال الأسبوع الذي يسبق بداية دورة الفريق العامل، و يقوم رئيس مجلس حقوق الإنسان بأختيار المتحدث الأول بالقرعة، و يلي ذلك المتحدث باقي المتحدثين بحسب الترتيب الأبجدي. ثم يتم إبلاغ الدول عن ترتيب المتحدثين والوقت المخصص لأخذ الكلمة في ذات اليوم. ويمكن للدول التي تقدم التوصيات أن تقرر مبادلة الأماكن مع دولة أخرى، ولكن يجب إبلاغ الأمانة بهذه التغييرات. للإشارة عن الموافقة على تغيير الترتيب، يطلب من الوفود التوقيع على قائمة المتحدثين في مكتب الأمانة في غرفة يتم تحديديها و الأشارة اليها. في حال تغيير ترتيب القائمة، يجب على مندوبي كلا الدولتان التوقيع لتأكيد التغيير . إذا كانت الدولة الموصية غير موجودة عند استدعائها لأخذ الكلمة، فمن الممكن أن تتحدث في نهاية الاستعراض. يجب أبلاغ أمانة مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان في تلك الحالة.

ب. خلال جلسة الفريق العامل

أخذ الكلمة

خلال جلسة الفريق العامل، تأخذ الدول الموصية الكلمة لقراءة بياناتها (لإعداد البيانات، انظر القسم الثالث). أذا لم تقم الدول الموصية بأرسال بيانها إلى أمانة مكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان عن طريق البريد الإلكتروني، فيجب توفير نسخة إضافية للبيانات لضباط خدمات المؤتمرات والمترجمين. عند قراءة البيان، يجب التحدث بوضوح وبسرعة تسمح للمترجمين بقراءة النص . ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أي توصيات لم يتم قراءتها في غرفة الجلسة لا يتم أدراجها في تقرير الفريق العامل.

اعتماد قائمة التوصيات

بعد استعراض الدول أثناء جلسات الفريق العامل، تضع الأمانة اللمسات الأخيرة على قائمة التوصيات بدعم من اللجنة الثلاثية. خلال 48 ساعة من الأستعراض، يمكن للجنة الثلاثية أن تتصل بالدول التي قدمت التوصيات للتأكد من لغة و صياغة التوصيات، خاصة أذا كان هناك حاجة الى ترجمة نص التوصيات. أثناء عملية الأعتماد، تتاح للدول الموصية فرصة أخيرة للتحقق ما إذا كانت توصياتهم قد سجلت بشكل صحيح. لا يمكن أجراء تغييرات على التوصيات إلا شفويا و أثناء عملية الأعتماد. لا تقبل أي تعديلات بعد ذلك. اعتماد قائمة التوصيات تستمر لمدة 30 دقيقة لكل دولة.

مشروع التقرير الكامل النهائي، بما في ذلك قسم التوصيات المعتمدة، يتم توزيعها من قبل أمانة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بعد أسبوع واحد من نهاية دورة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. يمكن للدول الت تقدم التوصيات أعلام الأمانة عن أية أخطاء في ملخص البيانات في غضون أسبوع واحد عن طريق الكتابة إلى: uprstates@ohchr.org

ج. بعد جلسة الفريق العامل

اعتماد تقرير الفريق العامل النهائي في مجلس حقوق الإنسان

الخطوة الأخيرة لعملية الأستعراض في جنيف قبل بدء فترة التنفيذ، هي الأعتماد الرسمي من قبل المجلس المعني بحقوق الإنسان لتقرير الفريق العامل خلال الجلسة العامة. عادة ما يتوفر التقرير النهائي قبل بضعة أسابيع من اعتماده في الجلسة العامة. إذا لم تقدم الدولة قيد الأستعراض الردود على التوصيات أثناء جلسة الفريق العامل، عادة ما توفر هذه الردود في إضافة لتقرير الفريق العامل النهائي.

عادة ما تستمرعملية الأعتماد لمدة ساعة واحدة لكل دولة فقط ، تنقسم هذه الساعة إلى ثلاثة أجزاء، يدوم كل جزء 20 دقيقة و يعطى الى الدولة قيد الأستعراض، والمجتمع المدني والدول التي تقدم التوصيات. التسجيل للمجتمع المدني والدول الموصية يبدأ يوم الاثنين خلال الأسبوع قبل الاستعراض الدوري الشامل لدورة مجلس حقوق الإنسان و يبقى مفتوح حتى يوم الخميس. يتم ترتيب قائمة المتكلمين أبجديا، و سحب المتكلم الأول بالقرعة و المتابعة أبجديا بعد ذلك. وقت

التحدث لكل متكلم يعتمد على عدد الدول المسجلين، و يبلغ الحد الأدنى للتحدث 90 ثانية، الأمر الذي يسمح عادة لثلاثة عشر دولة في أخذ الكلمة. إذا بقي المزيد من الوقت، تعطى الفرصة لمزيد من الدول لأخذ الكلمة ضمن العشرين دقيقة.

تأخذ الدول التي تقدم التوصيات الكلمة أثناء اعتماد تقرير الفريق العامل النهائي خلال الجلسة العامة للمجلس المعني بحقوق الأنسان للأسباب التالية: طلب توضيح من دولة قيد الأستعراض فيما يتعلق بردودها على التوصيات الموجهة اليها؛ التعبير عن الأسف أو القلق أزاء عدم قبول بعض التوصيات و الأحاطة بها علما فقط. و / أو الأحتجاج إذا كانت هناك توصيات أشارت اليها الدولة قيد الأستعراض بأنها قد «نفذت بالفعل أو في طور التنفيذ» و كان ذلك غير صحيح، وتشجيع تلك الدولة على تنفيذ هذه التوصيات. يمكن للدولة الموصية أيضا أن تعرض مساعدتها على الدول قيد الأستعراض بهدف تنفيذ توصيات محددة.

يتم أعتماد تقرير الفريق العامل النهائي دائما من قبل مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء.

٣.
صياغة البيانات

أ. أنشاء بيان الاستعراض الدوري الشامل

يجب أن تكون البيانات التي تدلي بها الدول في أطار الأستعراض الدوري الشامل قصيرة وموجزة. تشمل معظم هذه البيانات على مقدمة ترحب بوفد الدولة قيد الأستعراض، كما و تقر بتنفيذ توصيات محددة أو تعهدات طوعية، و تلقي الضوء على مسائل أو قضايا محددة، و تشمل أيضا على أسئلة، و الأمر الأكثر أهمية، تشمل هذه البيانات على توصيات موجهة الى الدول قيد الأستعراض.

نموذج بيان الأستعراض الدوري الشامل

مقدمة
شكرا السيد الرئيس. ترحب [الدولة التي تقدم التوصيات] بوفد [الدولة قيد الأستعراض] و تشكره على تقديم تقريره الوطني الثاني/ الثالث.
الأقرار بتنفيذ توصيات سابقة
تهنىء [الدولة التي تقدم التوصيات] [الدولة قيد الأستعراض] لإنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب بعد التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.
التعبير عن القلق أزاء مسألة معينة
تشعر [الدولة التي تقدم التوصيات] بالقلق إزاء التشريع المقترح الذي يحد من وصول المنظمات غير الحكومية الى التمويل الأجنبي.
طرح الأسئلة
تود [الدولة التي تقدم التوصيات] أن تسأل [الدولة قيد الأستعراض] عن التدابير التي ستتخذ لضمان تمتع المنظمات غير الحكومية بحرية القيام بأنشطتهم.
تقديم توصيات
توصي [الدولة التي تقدم التوصيات] الى [الدولة قيد الأستعراض] بما يلي : /1 (توصية) /2 (توصية)

يرجع الأمر للدولة الموصية لاختيار المقاطع المذكورة أعلاه لتشملها في بياناتها وفي أي ترتيب. ليس هناك حد لعدد كلمات بيانات الدولة التي تقدم التوصيات، ولكن هناك حد زمني صارم. الجدير بالذكر أنه لا يتم تضمين ما لا يقرأ شفويا في تقرير النتائج الرسمية. ولذلك فمن المهم جدا صياغة بيانات موجزة قدر الإمكان، و تحديد الأجزاء الأقل أهمية، في حال أضطرت الدولة حذفها لضيق الوقت. أن الجزء المتعلق بالتوصيات هو الأكثر أهمية، و لا يجب حذفه. تقوم بعض الدول الموصية بقراءة التوصيات التي تود توجيهها في بداية البيان للتأكد من أن هناك ما يكفي من الوقت لقراءة جميع التوصيات.

ملاحظة مهمة :

يجب على الدول التي تقدم التوصيات أن تبقي في اعتبارها أنه يتم الاعتراف بالتوصيات المحددة بشكل واضح فقط على أنها توصيات (باستخدام صيغة "نوصي" أو "نود أن نوجه التوصيات التالية"). الجمل المصاغة ببساطة باستخدام الأفعال "نحث" نشجع" أو»ندعو" لن يتم سردها ضمن التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل.

ب. أنشاء رابط بين التوصيات و دورة الأستعراض السابقة

عند صياغة البيانات، من المهم ربط البيانات مع التوصيات التي وجهت للدولة قيد الأستعراض أثناء الدورة السابقة للأسباب التالية :

- لزيادة مساءلة الدولة قيد الاستعراض. أذا تكررت بعض التوصيات، يؤدي هذا الى مزيد من الضغط على الدولة لتنفيذ هذه التوصيات.
- لتعزيز الاستعراض الدوري الشامل. تبنى كل دورة للأستعراض الدوري الشامل على الدورات السابقة لها و ذلك من أجل إظهار التقدم.

لذلك، عند جمع المعلومات للاستعراض الدوري الشامل، يجب مقارنة التوصيات والتعهدات الطوعية التي صدرت في الدورة السابقة مع المعلومات الواردة في تقارير الدورة الجديدة.

ومن المهم جدا تحديد ما إذا كانت التوصيات السابقة والتعهدات الطوعية قد تم تنفيذها بالكامل، جزئيا أو أذا لم تنفذ على الإطلاق.

ينبغي الإشارة بوضوح الى التوصيات المتكررة من الدورة السابقة من خلال إضافة «على النحو الموصى به سابقا» في نهاية كل توصية متكررة.

لا تنسوا التعهدات الطوعية !

التعهدات الطوعية هي الالتزامات التي تعهدت بها دولة قيد الاستعراض في سياق الاستعراض الدوري الشامل للقيام بعمل محدد. يجب على الدول الموصية أن تشير الى هذه التعهدات و أن تطلب تحديثات حول تنفيذها.

عند الانتهاء من صياغة البيان، يجب تقديم نسخة لموظفي خدمات المؤتمرات و ذلك من أجل نشر البيان على الشبكة الخارجية.

٤.
كيفية صياغة توصيات دقيقة و موجهة نحو العمل

التوصيات هي أهم نتائج عملية الأستعراض في جنيف. من أجل أن تكون آلية الاستعراض الدوري الشامل ناجحة، يجب أن تنفذ التوصيات الناتجة عن الأستعراض. وبعد ذلك يتم تقييم هذا التنفيذ بعناية و التقرير عنه في الاستعراض القادم. من أجل ضمان هذا التنفيذ والإبلاغ، يجب أن تكون التوصيات دقيقة و ذات طابع عملي.

أ. لماذا يجب أن تكون التوصيات دقيقة و ذات طابع عملي

وفقا للقرار 05/01 ، تنصح الدول على دعم عملية استعراض دوري شامل موجه نحو العمل و تشجع أيضا على أن تكون مكرسة لتحسين حقوق الإنسان على أرض الواقع. تلك هي اثنين من المبادئ التوجيهية التي ينبغي أن تؤثر على عمل الدول عند التعامل مع الاستعراض الدوري الشامل

أن توجيه توصيات محددة و موجهة نحو العمل هو أمر مهم للأسباب التالية :

- سهولة التنفيذ: لا يمكن للدولة قيد الأستعراض تنفيذ توصيات غبر مفهومة. يجب على التوصيات أن تشرح الإجراءات المتوقعة من الدولة قيد الاستعراض بوضوح.
- سهولة المراقبة: التوصيات المحددة التي يسهل تقييم تنفيذها أو عدم تنفيذها تؤدي الى سهولة مراقبة عملية التنفيذ.

بهدف تحليل نوعية توصيات الأستعراض الدوري الشامل، قرر البروفسور إدوارد آر مكماهون من جامعة فيرمونت (الولايات المتحدة)، بدعم من منظمة يو بي آر أنفو لتحليل العمل الذي تتطلبه كل توصية، و البحث غالبا في الفعل الذي تبدأ به جملة التوصية، و تقسيمها الى فئات.

يعطي هذا التصنيف مراتب الى التوصيات على مقياس من 1 (الحد الأدنى للعمل) إلى 5 (إجراءات محددة).

فئة العمل التي وضعها البروفيسور مكماهون مع منظمة يو بي آر أنفو

الفئة الأولى (1)	توصيات موجهة إلى الدول التي تقدم التوصيات، أو تدعو الدول قيد الاستعراض لطلب المساعدة التقنية، أو تبادل المعلومات (مثال على الأفعال: ندعو، السعي الى، المشاركة).
الفئة الثانية (2)	توصيات تؤكد على الأستمرارية (مثال على الأفعال: تواصل، المحافظة على، المثابرة، المواضبة، المتابعة، السعي الى).
الفئة الثالثة (3)	توصيات تحث على النظر في التغيير (مثال على الأفعال: التحليل والنظر في، تصور، وفحص واستكشاف، والتفكير مليا، و مراجعة، ودراسة).
الفئة الرابعة (4)	توصيات العمل التي تحتوي على عنصر عام (مثال على الأفعال: تسريع، معالجة، التشجيع على، التعامل مع، التأكيد على، ضمان، تكثيف الجهود ، اتخاذ الإجراءات، اتخاذ تدابير أو خطوات نحو).
الفئة الخامسة (5)	توصيات لأجراءات محددة (مثال على الأفعال: القيام بحملة/ بمشروع، تطوير، القضاء على، إنشاء، التحقيق في، الأضطلاع بعمل معين؛ وكذلك الأفعال القانونية: إلغاء، الانضمام، أعتماد، تعديل،تنفيذ، تطبيق، والتصديق على).

وفقا لهذه الفئات، تبين أن 35% فقط من توصيات الدورة الأولى للأستعراض الدورس الشامل كانت محددة (الفئة 5) ، مما بين أن معظم التوصيات لم تتفق مع مثل الاستعراض الدوري الشامل[1].

فئات عمل توصيات دورة الأستعراض الدوري الشامل الأولى (الجلسات 1 الى 12)

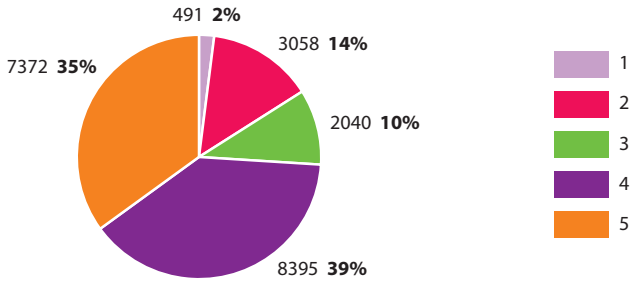

بسبب هذا التناقض، ألتزمت 89 دولة عضو في الأمم المتحدة طوعيا «بتقديم توصيات عالية الجودة دائما للدول الأخرى، من خلال ضمان صياغة التوصيات بشكل دقيق وعملي وبناء و قابل للتنفيذ» [2]. و لكن، و للأسف، تفاقم الوضع في دورة الأستعراض الدوري الشامل الثانية. في منتصف الدورة الثانية، بلغت نسبة التوصيات المحددة 31% فقط من أجمالي التوصيات.

فئات عمل توصيات دورة الأستعراض الدوري الشامل الثانية (الجلسات 13 الى 18)

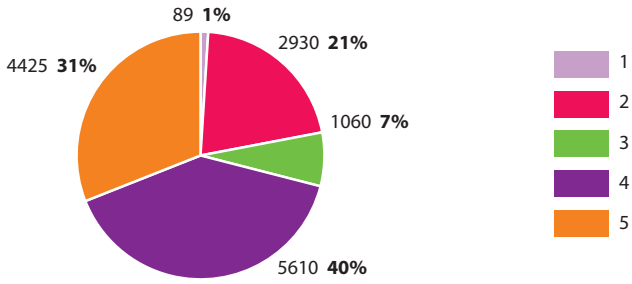

في حين كانت هناك زيادة في عدد التوصيات الواردة لكل دولة من الدورة الأولى (متوسط: 111 توصية للدولة قيد الأستعراض) مقارنة مع الدورة الثانية (متوسط : 166 توصية لكل دولة) – و أدى ذلك بالتالي إلى زيادة في العدد المطلق للتوصيات المحددة - كان هناك انخفاض في نسبة توصيات الفئة الخامسة (5) من خلال 4 نقاط. وفي الوقت ذاته، ارتفعت الفئة الثانية (2) (التي تبدأ بكلمة أو الفعل «تستمر في») من 14% إلى 21%. يمكن أن يفسر هذه الزيادة التي بلغ قدرها 7% حقيقة أن الدول التي تقدم التوصيات أرادت تشجيع الدول قيد الأستعراض على مواصلة العمل الذي اضطلعت به في الدورة الأولى من الأستعراض الدوري الشامل.

1 بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات منظمة يو بي آر أنفو، متاحة على الموقع التالي: http://www.upr-info.org/database
2 البيان الكامل متوفر على الموقع التالي: http://s.upr-info.org/commitment89states

الدقة مقابل القبول

عند تقديم التوصيات، تهدف الدول التي تقدم التوصيات في كثير من الأحيان الى أن تقبل الدول قيد الأستعراض التوصيات الموجهة أليها من أجل ضمان تنفيذها. لذا تميل الدول إلى تقديم توصيات غير محددة و غير واضحة للوصول إلى هذا الهدف. في حين أن قبول التوصيات من قبل الدول قيد الأستعراض يوفر فرصة أكبر لتنفيذ تلك التوصيات، لا ينبغي أن يؤثر هذا الهدف على عملية صياغة التوصيات. لا ينبغي على الدول فرض رقابة على أنفسهم من أجل ضمان قبول توصياتهم.

في الواقع، قبول التوصيات هو جانب واحد فقط من عملية الاستعراض الدوري الشامل. أذا قامت دولة ما بالأحاطة علما بتوصية معينة لا يعني ذلك أن تلك التوصية ستهمل. بحيث يتوجب على الدولة قيد الأستعراض أن تقدم تفسير عن سبب عدم قبولها لتلك التوصية، وبالتالي يوفر ذلك فرصة لمناقشة القضايا الخلافية. على المستوى الوطني، تبقى التوصيات المحاط بها علما على طاولة المناقشة لعدة أسباب. أولا، يمكن للدول أن تغير موقفها. في الماضي، شهدنا قبول مثل هذه التوصيات في نهاية المطاف (على سبيل المثال، الدنمارك في الدورة الأولى للأستعراض الدوري الشامل [1]). ثانيا، يتم توجيه التوصيات الى الدولة ككل، التي تتألف من الوزارات والهيئات والمؤسسات المحلية وغيرها، وليس الى الحكومة فقط. أذا لم يتم قبول توصية ما من قبل الحكومة لا يعني ذلك أنه سيتم رفضها من قبل المجتمع الذي قد يكون على استعداد للعمل على هذه التوصيات والقضايا. وأخيرا، غالبا ما يتم تنفيذ التوصيات المحاط بها علما. وفقا لبيانات منظمة يو بي آر أنفو، أدت 19٪ من التوصيات المحاط بها علما الى قيام الدول بعمل معين، بعد ثلاث سنوات من الأستعراض [2].

وأخيرا، من أجل زيادة معدل قبول التوصيات، تستخدم العديد من الدول جملة «تأخذ بعين الأعتبار» لبدء توصياتهم. ومع ذلك، وفقا لتحليل الاستجابات، التوصيات التي تبدأ بهذه الجملة (فئة 3 في قاعدة البيانات الخاصة بنا) لها معدل قبول مشابه جدا مع التوصيات المحددة (الفئة 5).

معدل قبول التوصيات (الجلسة 1 الى 19)

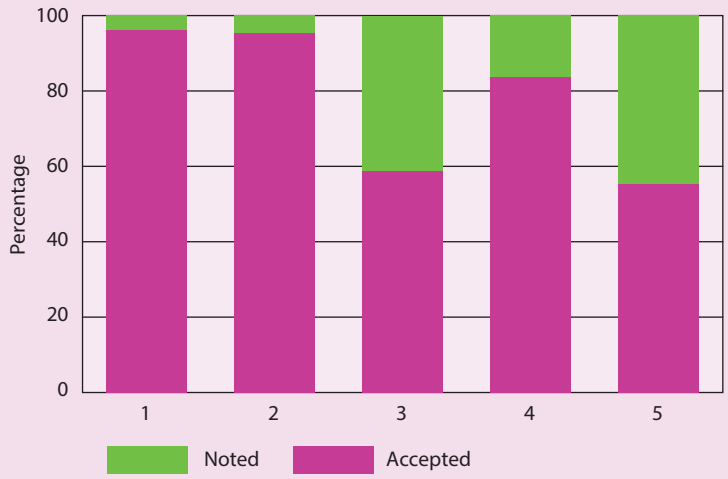

1 http://www.upr-info.org/en/news/denmark-accepts-20-new-recommendations-mid-term

2 أنظر : "ما وراء الوعود: أثر للاستعراض الدوري الشامل على أرض الواقع" 2014

ب. كيفية تقديم توصيات محددة و موجهة نحو العمل

من أجل تقديم توصيات محددة و موجهة نحو العمل، ينبغي أن تتضمن كل توصية على قضية واحدة ومحددة، وعلى عمل واحد ومحدد. يشكل هذا النهج أساس لتقديم توصيات مفيدة بحيث يحدد بوضوح مسألة حقوق الإنسان معينة وكيفية علاجها.

يضيف منهج SMART (وهو مختصر لخمسة معايير) بعض المعايير المفيدة لصياغة توصيات محددة وموجهة نحو العمل. بموجب هذا المنهج، يجب أن تكون التوصيات: محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، ذات الصلة، ومحددة زمنيا.

معايير منهج SMART

تحديد التوصيات

يتناول البعد المحدد أعمال واضحة المعالم فيما يتعلق بحق معين أو انتهاك معين.

ينصح بصياغة توصيات كما يلي :	إنشاء نظام لجمع البيانات التي من شأنها أن تسمح بجرد لأوضاع مشاكل المهاجرين في مجالات العمل والحصول على الوظائف العامة.
	تنظيم حملة توعية لمنع العنف ضد المرأة.
تجنبوا صياغة توصيات كما يلي :	التصديق على الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان التي لم تصدق عليها الدولة بعد [...].
	التصديق أو الانضمام الى اتفاقية مناهضة التعذيب، البروتوكول الاختياري لأتفاقية مناهضة التعذيب، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ورفع التحفظات الواسعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

القابلية للقياس

التوصيات القابلة للقياس هي التوصيات التي يمكن تقييمها. هل تم تنفيذ التوصية أم لا؟ أن التوصيات التي تنظر في النتيجة المراد تحقيقها، بدلا من اتخاذ إجراءات محددة للوصول إلى هذه النتيجة، غالبا ما تكون غير قابلة للقياس. بالمثل، فأن التوصيات التي تدعو إلى "مكافحة الإفلات من العقاب"، أو "إنهاء العنف القائم على نوع الجنس" تنظر إلى النتيجة التي ينبغي تحقيقها، وليس كيفية تحقيق ذلك. هذا النوع من التوصيات هو غامض جدا فيما يتعلق بالإجراءات التي يتعين الاضطلاع بها، و يسمح للدولة قيد الأستعراض بالقيام بإجراءات غير كافية أو متعارضة مع الهدف.

ينصح بصياغة توصيات كما يلي :	رفع سن المسؤولية الجنائية للأحداث المخالفين للقانون إلى 12 سنوات على الأقل، وذلك تمشيا مع التعليق العام لأتفاقية حقوق الطفل.
	إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس.
تجنبوا صياغة توصيات كما يلي :	اتخاذ جميع التدابير المناسبة للتصدي للعنف ضد نساء الشعوب الأصلية.

علاوة على ذلك، ينبغي على الدول الموصية صياغة توصياتها بعناية. أن تقييم توصية تشير الى «يجب التوقيع والتصديق على بروتوكول» تختلف عن توصية تشير الى «يجب التصديق على البروتوكول». يمكن اعتبار أن التوصية الأولى قد نفذت جزئيا إذا صدقت الدولة على «البروتوكول»، على عكس التوصية الثانية.

في حين حث الدول على التوقيع على اتفاقيات هو أمر مهم، فأن تقديم توصيات للتصديق على الاتفاقيات هو أكثر أهمية.

ينصح بصياغة توصيات كما يلي :	التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
تجنبوا صياغة توصيات كما يلي :	التوقيع والتصديق على أتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري لأتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

القابلية للتحقيق

يتم تحديد القابلية للتحقيق من خلال قدرة الدولة على الامتثال للتوصيات الموجهة اليها. يجب تحديد هذا البعد من خلال الوسائل المادية، وليس عن طريق الإرادة السياسية. في هذا الصدد، يجب تقديم توصيات محددة تشمل على إجراءات موضحة خطوة بخطوة، و تهدف الى هدف أكبر على المدى الطويل.

ينصح بصياغة توصيات كما يلي :	يجب زيادة مخصصات الميزانية السنوية لقسم الصحة من أجل توفير رعاية صحية عالية الجودة، فضلا عن توفير قدر كاف من التعليم والتدريب ورواتب الموظفين الطبيين وشبه الطبيين.

الصلة

المقصود بالصلة في هذه الحالة هو الرابط الذي يصل ما بين التوصية والوضع في البلاد. تشير الصلة ايضا الى الرابط بين التوصية وتحسين حقوق الإنسان على أرض الواقع.

ينصح بصياغة توصيات كما يلي :	التنفيذ الكامل لمبادرة عقد إدماج الغجر 2005-2015 للتصدي لجميع أشكال التمييز ضد الغجر وتحسين ظروف مستوطنات الروما.
	إصدار مشروع قانون 2817 الذي وافق عليه مجلس الشيوخ الفلبيني في يوليو 2011، والذي يحدد و يطبق عقوبات الاختفاء القسري.
تجنبوا صياغة توصيات كما يلي :	الاستمرار في ممارسة حقها السيادي في تنفيذ القوانين والتشريعات، بما في ذلك عقوبة الإعدام، وفقا لمعايير وقواعد حقوق الإنسان المتفق عليها عالميا.

توصيات محددة زمنيا

وأخيرا، فإن التوصيات المحددة زمنيا ترتبط بأطار جدول زمني من المتوقع خلاله أن يتم تنفيذ هذه التوصيات. ومن المعلوم أنه يجب تنفيذ جميع التوصيات قبل دورة الاستعراض القادم و مع ذلك يمكن اقتراح مواعيد أقصر . أن التوصيات المحددة جدا، مثل التعديلات التشريعية، يمكن أن تتضمن موعد نهائي يسبق الأستعراض المقبل.

ينصح بصياغة توصيات كما يلي :	ارسال التقارير المتأخرة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات خلال عام واحد.
تجنبوا صياغة توصيات كما يلي :	النظر، عند الأمكان، في زيادة الموارد المالية المخصصة لميزانية اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان تدريجيا.

هل هناك الكثير من التوصيات في الاستعراض الدوري الشامل ؟

عبر العديد من أصحاب المصلحة عن قلقهم إزاء الزيادة في عدد التوصيات التي تلقتها الدول قيد الاستعراض أثناء الدورة الثانية للأستعراض الدوري الشامل . كما بدأت المناقشات تدور حول الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل[1]، فإننا نعتقد أنه لا يستحسن التركيز على عدد التوصيات. في الواقع، أن تحديد عدد التوصيات يمكن أن يضر بعملية الاستعراض الدوري الشامل لسببين رئيسيين هما:

- أولا، إذا جرى تقليل عدد التوصيات، يؤدي ذلك الى أهمال بعض القضايا الهامة. يؤدي تحديد عدد التوصيات الى تناول القضايا الرئيسية فقط أثناء الاستعراض الدوري الشامل، وبالتالي تضييق نطاق الاستعراض في بلد معين؛
- ثانيا، وجود العديد من التوصيات المتشابهة بشأن قضية معينة يدل على مدى أهمية هذه المسألة. يمثل التكرار في الدعوة الى اتخاذ إجراءات مماثلة مؤشرا يدل على مخاوف المجتمع الدولي بشأن قضية محددة.

أن توصيات الاستعراض الدوري الشامل هي القيمة المضافة الرئيسية لنتائج الاستعراض. و يمكن أن يؤدي تقليل عدد هذه التوصيات طوعيا الى إضعاف الآلية بأكملها. في حين أزداد عدد التوصيات بشكل أجمالي في أطار الأستعراض الدوري الشامل، فقد أنخفض عدد التوصيات ذات الجودة العالية، كما هو مبين أعلاه. أن نسبة التوصيات الضعيفة و الغير محددة هي المشكلة وليس العدد الإجمالي للتوصيات الموجهة للدول قيد الأستعراض. و لذلك ينبغي على الدول أن تبذل جهدا لتحسين نوعية التوصيات التي تقدمها. وبالتالي، يجب أن تتمتع كل دولة بالحرية الكاملة في تقديم التوصيات حسب الحاجة، و الحد من قابليتها على فعل ذلك يمكن أن يؤثر على كفاءة الأستعراض الدوري الشامل.

1 بما في ذلك خلال المناقشة العامة للبند 6 في مجلس حقوق الإنسان في مارس 2012،2013، و 2014
أنظر الى: http://s.upr-info.org/commitment89states

٥.
متابعة توصيات الأستعراض الدوري الشامل

لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل أهمية كبيرة، ولكن يعتبر تنفيذ أو عدم تنفيذ تلك التوصيات أكثر أهمية. ويمكن للدول الموصية أن تلعب دورا هاما في عملية التنفيذ. بمجرد تقديم التوصيات واعتماد تقرير الفريق العامل من قبل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، تبدأ مرحلة التنفيذ. تقع على الدولة قيد الأستعراض المسؤولية الرئيسية لتنفيذ التوصيات ولكن يجب عليها أن تعمل بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية لضمان فعالية وكفاءة أدائها.

خلال فترة التنفيذ، يمكن أن تساعد الدول التي تقدم التوصيات الدول قيد الاستعراض من خلال توفير المساعدة التقنية و / أو المالية للمشاريع، لتنفيذ التوصيات و ذلك عن طريق سفاراتها و وكالات التنمية التابعة لها. ينبغي على الدول الموصية أيضا أن تقدم الدعم المالي والسياسي لمنظمات المجتمع المدني، التي تملك المعرفة الفريدة والخبرات التي يمكن أن تساعد في عملية التنفيذ.

يمكن للدول التي ترغب في الاستفسار عن حالة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل مناقشة التوصيات خلال اللقاءات الثنائية مع الدول قيد الأستعراض والمجتمع المدني، و / أو الأدلاء ببيان أثناء المناقشة العامة تحت البند 6 أثناء جلسات المجلس المعني بحقوق الإنسان. ويمكن للدول الموصية أيضا أن تدرج حالة تنفيذ التوصيات في تقرير حقوق الإنسان السنوي عن الدولة قيد الاستعراض.

من أجل الوصول بسهولة إلى التوصيات الموجهة سابقا لدولة معينة، يمكن للدول التي تقدم التوصيات إنشاء واستخدام قاعدة بيانات داخلية. ومع ذلك، توفر منظمة يو بي آر أنفو قاعدة بيانات لجميع توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قدمت منذ عام 2008.

وأخيرا، في نهاية فترة التنفيذ، عندما تصبح الدولة قيد الأستعراض على وشك أن تستعرض مرة أخرى، ينبغي على الدول الموصية أن تحقق ما إذا كان تم تنفيذ التوصيات السابقة. إذا لم تنفذ التوصيات أو أذا تم تنفيذها جزئيا، ينبغي على الدولة الموصية أن تكرر أو تشرح بالتفصيل توصياتها المقدمة سابقا.

٦.
المرفق

UPR
UPR Process
How to participate
Resources
About us
Database of UPR Recommendations
Statistics of UPR recommendations
Search & filters
Recommendation
SuR
RS
Response
Issue

أ. المراجع و المصادر

ما وراء الوعود: أثر للاستعراض الدوري الشامل على أرض الواقع

تحليل من قبل منظمة يو بي آر أنفو لتنفيذ 11,000 توصية.

/http://www.upr-info.org/sites/default/files/general-document pdf/2014_beyond_promises.pdf

وثائق للدول

مجموعة من المنشورات حول الاستعراض الدوري الشامل للدول.

/http://www.upr-info.org/en/how-to/documentation-for-states documentation-for-states

قاعدة بيانات منظمة يو بي آر أنفو

يمكن العثور على جميع التوصيات من جميع الأستعراضات في قاعدة بيانات الأستعراض الدوري الشامل. يمكن البحث في قاعدة بيانات أما من خلال المسألة، الدولة الموصية، الدولة قيد الاستعراض، و غيرها.

/http://www.upr-info.org/database

صفحة إحصائيات منظمة يو بي آر أنفو

تحتوي صفحة إحصائيات منظمة يو بي آر أنفو على إحصاءات عالمية، فضلا عن الإحصاءات وفقا للقضايا، الدول قيد الأستعراض و الدول الموصية وأكثر!

/http://www.upr-info.org/database/statistics

صفحة الدول لمنظمة يو بي آر أنفو

تتضمن صفحة الدول على جدولا زمنيا يبين المرحلة المعينة التي تتواجد فيها الدول قيد الأستعراض في أطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، وجميع الوثائق الرسمية للأستعراضات الماضية والمقبلة، وأية وثائق أو أخبار أخرى ذات الصلة لبلد معين.

http://www.upr-info.org/en/review

القرارات والمقررات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل

http://www.upr-info.org/en/upr-process/resolutions-and-decision

البث الشبكي

يمكن الاطلاع على جميع الأستعراضات الماضية عن طريق البث الشبكي المتوفر على موقع منظمة يو بي آر أنفو.

http://www.upr-info.org/en/webcast

يمكن أيضا مشاهدة البث الشبكي على الهواء مباشرة في صفحة الويب المذكورة أعلاه أو على :

http://webtv.un.org

الشبكة الخارجية للأستعراض الدوري الشامل

يمكن العثور على قائمة المتحدثين، بيانات الدول الموصية، وغيرها من الوثائق الهامة على الشبكة الخارجية للأستعراض الدوري الشامل.

https://extranet.ohchr.org/sites/UPR/Pages/default.aspx

أسم المستخدم : hrc extranet

كلمة الدخول : 1session

ب. شرح القرارات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل

في تاريخ 15 مارس 2006، أنشأ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 60/251 مجلس حقوق الإنسان وفوضه إلى: «إجراء استعراض دوري شامل يستند إلى معلومات موضوعية و موثوق بها، لمدى وفاء كل دولة بالتزاماتها و تعهداتها في مجال حقوق الإنسان على نحو يكفل شمولية التطبيق والمساواة في المعاملة بين جميع الدول؛ ويتخذ هذا الاستعراض شكل آلية تعاون تستند إلى حوار تفاعلي يشترك فيه البلد المعني اشتراكا كاملا، مع مراعاة احتياجاته في مجال بناء القدرات؛ وتكمل هذه الآلية عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ولا تكرر عملها».

تأسس الاستعراض الدوري الشامل يوم 18 يونيو عام 2007 عندما اعتمد المجلس المعني بحقوق الإنسان «حزمة بناء المؤسسات» في قراره 5/1. ولذلك فأن الأستعراض الدوري الشامل هو آلية لمجلس حقوق الإنسان. في 27 سبتمبر 2007، اعتمد المجلس المعني بحقوق الإنسان القرار 6/102 بمثابة متابعة لقرار 5/1. وعقدت جلسة الأستعراض الدوري الشامل الأولى في أبريل 2008.

نص القرار 60/251، الذي أسس المجلس المعني بحقوق الإنسان، على أن المجلس أن يعيد النظر في أعماله وطريقة عمله بعد خمس سنوات من إنشائه. لذلك، في أعقاب عملية استعراضه، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قرار 16/21 بشأن نتائج المراجعة وعمل لجنة حقوق الإنسان في مارس 2011. تضمن هذا القرار على طرائق جديدة لعمل مجلس حقوق الإنسان، لكنه بذات الوقت ترك العديد من القضايا المعلقة فيما يتعلق بالدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل مثل: ترتيب الاستعراض؛ الجدول الزمني لدورات الفريق العامل؛ قائمة المتكلمين، المبادئ التوجيهية العامة للوثائق الثلاث التي تمثل أساس الأستعراض؛ و تنقيح أختصاصته المالية. ولذلك تابع مجلس حقوق الإنسان قرار 16/21 باعتماد القرار 119/ 17 في تاريخ 19 يونيو عام 2011. تضمن هذا القرار طرائق جديدة حول هذه القضايا للدورات الثانية واللاحقة.

من أجل توضيح الممارسات والقواعد القائمة بشأن تقارير الفريق العامل المعني بالأستعراض الدوري الشامل، قام رئيس مجلس حقوق الأنسان بتعميم رسالة في تاريخ 18 سبتمبر عام 2013 لجميع البعثات الدائمة في جنيف مذكرا الجميع بقواعد الاستعراض الدوري الشامل. وضحت الرسالة أن جميع التوصيات المقترحة خلال الاستعراض الدوري الشامل يجب أن تدرج في تقرير الفريق العامل وأن جميع التوصيات الواردة في التقرير هي جزء من نتائج الأستعراض التي يجب على الدول قيد الأستعراض أن تعالجها. ومنذ ذلك الحين، يتم الأشارة الى الموقف المهم الذي أتخذه رئيس مجلس حقوق الأنسان بشكل منتظم من قبل الدول ورئيس المجلس بذاته خلال جلسات الفريق العامل.

تتوفر جميع الوثائق المشار إليها في هذا المرفق على العنوان التالي:

http://www.upr-info.org/en/upr-process/resolutions-and-decision

ج. الفهرس

اجتماعات ما قبل دورة الاستعراض الدوري الشامل : تنظم منظمة يو بي آر أنفو اجتماعات ما قبل دورة الاستعراض الدوري الشامل بين البعثات الدائمة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و منظمات المجتمع المدني لمناقشة حالة حقوق الإنسان في الدول الأعضاء شهرا واحدا قبل استعراضها. تمثل هذه الجلسات التمهيدية منصة قيمة للمجتمع المدني للأنخراط مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و التعبير عن رأيهم في الاستعراض الدوري الشامل.

الأحاطة علما بالتوصيات : وفقا للقرار5/1 يمكن للدول قيد الأستعراض أن تقبل التوصيات الموجهة أليها، و يحاط علما بالتوصيات الأخرى التي يمكن بالرغم من ذلك أن يتم تنفيذها و مراقبتها، وذلك كجزء من أعمال المتابعة التي تجريها الحكومات والمجتمع المدني.

الأسئلة المسبقة : توجه الأسئلة المسبقة من قبل الدول الأعضاء إلى الدول قيد الأستعراض حول أوضاع حقوق الإنسان. وتقدم هذه الأسئلة من خلال اللجنة الثلاثية، بشكل كتابي، قبل عشرة أيام من دورة الفريق العامل. ومن المتوقع أن تقوم الدول قيد الأستعراض بالإجابة على هذه الأسئلة أثناء تقديم تقريرها الوطني خلال الاستعراض.

الإضافة : هي وثيقة تعدها الدولة قيد الأستعراض و تحتوي على ردود الدولة على قائمة توصيات الفريق العامل. تقتصر الإضافة على 2675 كلمة. الإضافة هي وثيقة ثانوية لتقرير الفريق العامل.

البند 6 : هو بند من بنود جدول أعمال مجلس حقوق الأنسان، مكرس للأستعراض الدوري الشامل. هناك مجموع عشر بنود على جدول أعمال مجلس حقوق الأنسان.

التقرير الوطني (أو تقرير الدولة) : التقرير الوطني هو تقرير تقوم الدول بأعداده في إطار مراجعة أوضاع حقوق الإنسان في تلك البلاد. ينبغي أن يشمل التقرير الوطني أيضا على معلومات بشأن تنفيذ التوصيات السابقة. لا يجوز أن يتجاوز هذا التقرير عن 10,700 كلمة ويجب تقديمه قبل 12 أسبوع من الاستعراض. التقرير الوطني هو واحد من ثلاث وثائق تستخدم لإجراء عملية الأستعراض. انظر أيضا تجميع معلومات الأمم المتحدة وموجز المعلومات من قبل أصحاب المصلحة.

الأستعراض : عملية مراجعة يقوم بها الفريق العامل المعني بالأستعراض الدوري الشامل لفحص إذا ما كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة توفي بالألتزامات التي تعهدت بها والاتفاقات التي وقعت عليها بموجب القانون الدولي. على وجه الخصوص، تستعرض الدول بناءا على التزاماتها في مجال حقوق الإنسان المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، معاهدات حقوق الإنسان للأمم المتحدة التي صادقت عليها الدولة المعنية، القانون الإنساني الدولي وأي تعهدات والتزامات طوعية تعهدت بها الدولة. يقوم الفريق العامل بأستخدام التقرير الوطني، وتجميع معلومات الأمم المتحدة وملخص معلومات أصحاب المصلحة الآخرين لأجراء الاستعراض. وخلال هذه العملية، يجري حوار تفاعلي بين الدولة قيد الاستعراض وغيرها من الدول حيث يتم طرح أسئلة متعلقة بسجل حقوق الإنسان في الدولة المستعرضة كما و يتم توجيه توصيات حول كيفية تحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد. أثناء الاستعراض، يتم تخصيص 70 دقيقة للدولة قيد الأستعراض لأخذ الكلمة، في حين يخصص للدول الأخرى 140 دقيقة.

الأمانة (مجلس حقوق الأنسان) : تقوم أمانة مجلس حقوق الأنسان بمساعدة المجلس والاستعراض الدوري الشامل في تنظيم دورات الأستعراض. وتتكون الأمانة من موظفين من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

البث الشبكي : هو الفيديو المباشر لجلسات مجلس حقوق الإنسان أو جلسة الأستعراض الدوري الشامل على شبكة الإنترنت. يتم أدراج بث هذه الجلسات على موقع المفوضية السامية لحقوق

الأنسان و على موقع منظمة يو بي آر أنفو على حد سواء ويمكن الوصول إليها من قبل أي شخص.

التنفيذ : تتمثل عملية التنفيذ بالخطوات التي تتخذها الدولة للقيام بالتوصيات التي وردت خلال استعراضها (انظر أيضا عملية المتابعة).

الترويكا (اللجنة الثلاثية) : هي لجنة تساعد الفريق العامل على استعراض حقوق الإنسان في دولة معينة. و هي مؤلفة من ثلاثة مندوبين من أعضاء مجلس حقوق الإنسان يتم أختيارهم بالقرعة. ويجوز لأعضاء الترويكا أخذ الكلمة مثل أي وفد آخر وطرح الأسئلة وتقديم توصيات خلال الحوار التفاعلي. لأعضاء الترويكا دورين رئيسيين: أولا أستقبال جميع الأسئلة و / أو القضايا مكتوبة التي يثيرها الفريق العامل و القيام ببعثها للدول قيد الاستعراض، و ثانيا المساعدة في إعداد تقرير الفريق العامل بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة و الدولة قيد الاستعراض. تقع على عضو واحد من هذه اللجنة مسؤولية عرض قائمة التوصيات قبل اعتمادها في دورة الفريق العامل.

التعهدات الطوعية : هي الالتزامات التي تعهدت بها الدولة قيد الاستعراض في سياق الاستعراض الدوري الشامل للقيام بعمل محدد. ويمكن إجراء التعهدات الطوعية في مراحل مختلفة: أثناء صياغة التقرير الوطني، أثناء الاستعراض، وخلال اعتماد تقرير الفريق العامل. على سبيل المثال، تعهدت العديد من الدول طوعيا أن تقوم بتقديم تقرير منتصف المدة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات التي وردت خلال استعراضها.

الدولة قيد الأستعراض : هي دولة عضو في الأمم المتحدة يجري أستعراض سجلها فيما يتعلق بحقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

الفريق العامل : الفريق العامل المعني بالأستعراض الدوري الشامل هو الهيئة التي تجري مراجعة حقوق الإنسان للدول. في الواقع، أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي يبلغ عددها 193، فضلا عن الكرسي الرسولي ودولة فلسطين، هي جزء من الفريق. يجتمع الفريق العامل في جنيف، سويسرا ثلاث مرات في السنة لأستعراض 14 دولة أثناء كل جلسة. عادة ما تعقد جلسات الفريق العامل في يناير وأبريل/مايو وأكتوبر/نوفمبر.

المتابعة : المتابعة هي مرحلة من مراحل عملية الاستعراض الدوري الشامل، و تجري بين دورتي الأستعراض الأولى و الثانية. خلال هذه المرحلة يجب على الدول قيد الأستعراض أن تتخذ تدابير مناسبة لتنفيذ التوصيات التي وجهت اليها. خلال هذه المرحلة يتم تشجيع أصحاب المصلحة الآخرين على تقديم الدعم وكذلك رصد التقدم المحرز.

النقاش العام : هو المناقشة التي تجري في مجلس حقوق الإنسان في إطار كل بند على جدول الأعمال. خلال الحوار بشأن الاستعراض الدوري الشامل (البند 6) تأخذ الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الكلمة لمناقشة طرائق الاستعراض الدوري الشامل. يمثل الحوار التفاعلي أيضا فرصة لتقديم تعليقات على تنفيذ التوصيات الموجهة لبلد معين. تقدم الدول عادة تقارير منتصف المدة في أثناء المناقشة العامة.

تجميع معلومات الأمم المتحدة : يقوم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) بتجميع المعلومات من قبل الأمم المتحدة. تلخص المفوضية و تجمع كل المعلومات المقدمة لها عن دولة محددة جاري أستعراضها من قبل وكالات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان الأخرى في الأمم المتحدة، مثل هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. يشمل التجميع أيضا على توصيات محتملة. لا يمكن أن يتجاوز هذا التجميع 5,350 كلمة. (هذه الوثيقة هي واحدة من الوثائق الثلاث المستخدمة لإجراء استعراض للدول، انظر أيضا التقرير

الوطني وملخص للمعلومات من قبل أصحاب المصالح الأخرى).

تقرير الدولة : أنظر «التقرير الوطني».

تقرير الفريق العامل : تقرير الفريق العامل هو نتيجة أستعراض دولة معينة. و يحتوي هذا التقريرعلى رصد كامل لعملية الأستعراض، بما في ذلك ملخص من الأسئلة والملاحظات التي أبدتها الدول أثناء الاستعراض، فضلا عن قائمة كاملة لجميع التوصيات (بما في ذلك التوصيات المقبولة والمحاطة علما). تساعد اللجنة الثلاثية والدولة قيد الأستعراض أمانة المجلس (مجلس حقوق الإنسان) في إعداد هذا التقرير.

جلسة الفريق العامل : أنظر «الفريق العامل».

حزمة بناء المؤسسات: أنظر القرار 5/1.

حوار تفاعلي : الحوار التفاعلي هو المناقشة الجارية بين أي دولة قيد الأستعراض وغيرها من الدول خلال عملية استعراض تدوم 3.5 ساعة خلال دورة الفريق العامل. خلال هذا الحوار تقوم الدول بطرح الأسئلة و الأدلاء بتعليقات و تقديم توصيات الى الدولة قيد الأستعراض التي تقوم بدورها بالرد على تلك الأسئلة والتعليقات خلال هذا الحوار.

قرار 16/21 : اعتمد هذا القرار من قبل مجلس حقوق الإنسان في مارس 2011 بعد مراجعة مجلس حقوق الإنسان، التي وقعت في الفترة ما بين 2010-2011. ونتيجة للمراجعة، تم تغيير بعض طرائق الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. يصف قرار 16/21 التغييرات والقرارات التي اتخذت أثناء المراجعة. فهو يشير خصوصا أن الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل ستبدأ في يونيو 2012، أن فترة دورة الأستعراض تغيرت من أربع سنوات إلى أربع سنوات ونصف، كما و يشير القرار الى أنه ينبغي أستعراض 42 دولة فقط خلال دورات الفريق العامل الثلاث. يسلط القرار الضوء على أن الدورات الثانية واللاحقة يجب أن تركز على تنفيذ التوصيات وتطورات حالة حقوق الإنسان في الدول قيد الأستعراض.

قرار 5/1 : يوضح قرار مجلس حقوق الإنسان هذا الممارسات والمبادئ التوجيهية التي ينبغي اتباعها أثناء الاستعراض الدوري الشامل. وقد اعتمد هذا القرار في 18 حزيران عام 2007 بعد عام واحد من المفاوضات في مجلس حقوق الإنسان. ويسمى أيضا «حزمة بناء المؤسسات».

قرار 60/251 : هو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل. وقد اعتمد في 15 مارس 2006، وكان جزءا من إصلاحات الأمم المتحدة التي حل بموجبها مجلس حقوق الإنسان محل لجنة حقوق الإنسان.

موقع الشبكي الخارجي : هو موقع على شبكة الانترنت تديره مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ويمكن الدخول اليه عن طريق أسم المستخدم و كلمة الدخول. يحتوي هذا الموقع على الوثائق التنظيمية مثل برامج العمل، وتقويمات الاجتماعات ومحاضر مكتب مجلس حقوق الإنسان. كما و يمكن من خلاله الاطلاع على الوثائق ذات الصلة بمجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل، مثل بيانات الدول والمنظمات غير الحكومية، و مشاريع تقاريرالفريق العامل المعني بالأستعراض الدوري الشامل ومشاريع القرارات.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان : تمثل المفوضية السامية فرع حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. و هي جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومقرها في جنيف. المفوضية

السامية لحقوق الإنسان لديها مكاتب في مختلف البلدان والمناطق وتعمل على ضمان تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان على نحو فعال على أرض الواقع. كما و تدعم المفوضية عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. المفوض السامي لحقوق الإنسان هو رئيس المكتب ويقود عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

ملخص «معلومات أصحاب المصلحة الآخرين» : هو التقرير الذي يعده مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بحيث يتم تلخيص المعلومات والتوصيات الواردة في تقارير المنظمات غير الحكومية. لا يمكن أن يتجاوز هذا الملخص عن 5,350 كلمة (الملخص هو واحد من الوثائق الثلاث المستخدمة لإجراء الأستعراض، انظر أيضا التقرير الوطني وتجميع معلومات الامم المتحدة).

نتائج الاستعراض الدوري الشامل : تتكون من مجموعة من الوثائق التي نشرت في إطار استعراض لأي بلد معين و تشمل على تقرير الفريق العامل، والإضافة، والبيان الذي أدلت به الدولة قيد الاستعراض خلال اعتماد تقرير الفريق العامل في مجلس حقوق الإنسان.

يتوفر فهرس شامل على موقع : http://www.upr-info.org/en/glossary